

Distr.: General
5 March 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

البندان ١٤٦ و ١٥٥ من جدول الأعمال
الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل
عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام
تمويل بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا

تقرير الأداء النهائي لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولاً - مقدمة

- ١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأداء النهائي لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا (A/66/560). وأثناء نظر اللجنة في التقرير التقت بممثلين للأمين العام قدموا إليها معلومات إضافية.
- ٢ - وقد أنشأ مجلس الأمن ولاية البعثة في قراره ١٣١٢ (٢٠٠٠) و ١٣٢٠ (٢٠٠٠)، التي عدّها المجلس في قراره ١٤٣٠ (٢٠٠٢)، ثم مدّدها في قرارات لاحقة. وقرر المجلس بموجب قراره ١٨٢٧ (٢٠٠٨)، إنهاء ولاية البعثة اعتباراً من ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨.
- ٣ - ونُفذت أنشطة تصفية البعثة، بما في ذلك التصرف في أصولها، خلال الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٨ إلى ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٩. وترد معلومات عن التصرف النهائي في الأصول في تقرير الأمين العام المؤرخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (A/65/678)، وترد آراء وتعليقات اللجنة الاستشارية بشأن هذه العملية في تقريرها (A/65/748).

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢.



ثانياً - الأداء المالي

٤ - يقدم الأمين العام في الفقرات من ٤ إلى ٦ من تقريره موجزاً للأداء المالي للبعثة من وقت إنشائها في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وقد بلغ مجموع إيرادات البعثة عن هذه الفترة حوالي ١,٥٦ مليون دولار، ومجموع نفقاتها ١,٤ مليون دولار، قابله جزئياً مبلغ ٦٢,١ مليون دولار ناتج عن إلغاء التزامات الفترة السابقة، مما يترتب عليه وجود رصيد حر يبلغ حوالي ٢١١ مليون دولار.

٥ - وبناء على استفسار اللجنة، علمت أن الرصيد الحر يمثل الاعتمادات غير المستخدمة منذ إنشاء البعثة. كما أوضح أنه على الرغم من بذل كل جهد لاستخدام الاعتمادات بالكامل، فإن معدل تنفيذ الميزانية كانت تحكمه في النهاية الحالة على أرض الواقع وعوامل خارج سيطرة البعثة. وتسلم اللجنة الاستشارية بأنه كانت هناك ظروف خاصة في مواجهة البعثة نتج عنها الرصيد الحر. غير أن البعثة ترى أن هناك دروساً مهمة يجب تعلمها من تصفية البعثة المعنية، والتي يتعين توثيقها وأخذها في الحسبان من قبل البعثات الأخرى التي تجري تصفيتها.

٦ - ويشير الأمين العام في الفقرة ٤ من تقريره إلى أن مجموع الإيرادات قد تآقت من الأنصبة المقررة (١,٥٣ مليون دولار)؛ وإيرادات الفوائد (١٩ مليون دولار)؛ وإيرادات أخرى/متنوعة (٥,٧ مليون دولار). كما يشير إلى أن الجمعية العامة خصصت مجموع الأنصبة المقررة بالكامل لتشغيل البعثة والإنفاق عليها.

٧ - وفي الفقرة ٥ من تقريره، يشير الأمين العام إلى أنه من مجموع الرصيد الحر الذي حققته البعثة والذي يبلغ حوالي ٢١١ مليون دولار، بلغت الأرصدة الدائنة المعادة إلى الدول الأعضاء حوالي ٢٠٠ مليون دولار، وبذلك بلغ الرصيد المالي ١١ مليون دولار في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١.

٨ - وبعد أن أخذت في الحسبان الأنصبة غير المسددة (حوالي مليوني دولار)، والمبالغ الأخرى المستحقة القبض، كانت النقدية المتاحة لردها إلى الدول الأعضاء في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ تبلغ ٨,٩٩ مليون دولار. واللجنة الاستشارية تذكر بنداءات الجمعية العامة المتكررة لجميع الدول الأعضاء لتسديد أنصبتها المقررة بالكامل في موعدها دون شروط (انظر قرار الجمعية العامة ٢٩٣/٦٥)^(١).

(١) انظر أيضاً القرارات ٢٤٣/٦٤، و ٢٣٦/٦٢، و ٢٥٣/٥٦، و ٢٤٩/٥٤.

الالتزامات غير المسددة للحكومات

٩ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن البند ٥-٥ من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة يسمح للالتزامات المستحقة للحكومات عن القوات، ووحدات الشرطة المشكّلة، والدعم اللوجستي، وغير ذلك من السلع الموردة والخدمات المقدمة لعمليات حفظ السلام، بأن تبقى سارية لمدة خمس سنوات بعد الفترة المالية ذات الصلة بها. ونظراً إلى أن ولاية البعثة قد أنهت اعتباراً من ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، تلاحظ اللجنة أن إصدار تقرير الأداء النهائية للبعثة، ورد رصيدها النقدي غير المستخدم إلى الدول الأعضاء، يجريان قبل انتهاء فترة السنوات الخمس المقررة. وفي هذا الصدد فإن اللجنة مهتمة بكيفية سداد ما يُحتمل أن تقدمه البلدان المساهمة بقوات وبشرطة من مطالبات سارية المفعول (انظر الفقرة ١١ أدناه).

١٠ - وبناء على استفسارات اللجنة الاستشارية، علمت أن مبلغ النقدية المتاح للرد إلى الدول الأعضاء قد حُدّد على أساس صاف، يُحتفظ معه بنقدية كافية لتسوية المطالبات في المستقبل. كما علمت اللجنة أنه لا توجد مطالبات معلقة لتسديد مبالغ إلى الدول الأعضاء عن القوات، والدعم اللوجستي، وغير ذلك من السلع الموردة والخدمات المقدمة للبعثة. وفيما يتعلق بمطالبات العجز، علمت اللجنة أنه تم في شباط/فبراير ٢٠١١ تقديم مطالبة بالتعويض عن وفاة بمبلغ ٥٠.٠٠٠ دولار، وأنها قيد المراجعة من قبل مكتب الشؤون القانونية لإبداء فتوى بشأنها، قبل تجهيزها. كذلك علمت اللجنة أن هناك مطالبة بتعويض مقداره ١٠٠٠ دولار يُنتظر قيام الحكومة المعنية بتقديم مستندات تدعمها.

١١ - وتثق اللجنة الاستشارية بأنه قد تم، لدى تحديد مبلغ النقدية المتاح المستحق للدول الأعضاء، تخصيص اعتماد لتغطية جميع الالتزامات المستحقة الناشئة عن مطالبات الدول الأعضاء.

الالتزامات المحتملة الناشئة عن الأصول المتروكة في أماكنها

١٢ - فيما يتعلق بالالتزامات المحتملة الناشئة عن الأصول المتروكة في أماكنها في إريتريا، تشير اللجنة الاستشارية إلى تعليقاتها الواردة في الفقرة ٩ من تقريرها (A/65/748). وقد علمت اللجنة أن المنظمة ستكون في حل من أي مطالبات في المستقبل ناشئة عن أصول متروكة والتعويض عنها. وفي ضوء الظروف التي لا يمكن التنبؤ بها فيما يتعلق بإنهاء بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، تتفق اللجنة الاستشارية مع الآراء التي أعرب عنها مجلس مراجعي الحسابات بشأن الخبرات الخاصة ببعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وبعثة الأمم المتحدة في السودان (A/66/5 (Vol. II)، الفقرة ١٨١)، والقائلة بأنه ينبغي لجميع البعثات العاملة وضع خطط لطوارئ التصفية.

ثالثا - خاتمة

١٣ - يرد في الفقرة ٧ من تقرير الأمين العام (A/66/560)، الإجراء المطلوب من الجمعية العامة اتخاذه بشأن تقرير الأداء النهائي لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراح الأمين العام تقييد الرصيد النقدي البالغ ٨ ٩٨٦ ٠٠٠ دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، لحساب الدول الأعضاء.